

وقد استمعت إلى البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(١٧)،

وإذ تضع في اعتبارها السياسة المعلنة لحكومة المملكة المتحدة، وهي الدولة القائمة بالإدارة، بأنها مازالت على استعداد للاستجابة على نحو مواتٍ لرغبة شعب الإقليم المعرب عنها صراحة بشأن مسألة الاستقلال^(١٨)،

وإذ تلاحظ التطورات الدستورية التي تجرى في الإقليم وكذلك اختتام المشاورات في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠، التي عُقدت بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم بشأن المسائل المتعلقة بالدستور الجديد،

وإذ تدرك الظروف الخاصة للإقليم من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية، وإذ تضع في الاعتبار ضرورة الاستمرار على سبيل الأولوية في تنويع اقتصاده وتقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي،

وإذ تلاحظ أن الهجرة إلى الخارج ستؤدي إلى تفاقم حالة قلة الموارد البشرية، وإذ تؤكد أهمية اتخاذ تدابير لتوسيع نطاق البرنامج التعليمي لتنمية الموارد البشرية في الإقليم،

وإذ ترحب بالمساهمة المقدمة في تنمية الإقليم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة العاملة في مونتسيرات، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار فصل الإقليم عن الأنشطة ذات الصلة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة منذ أن سحبت الدولة القائمة بالإدارة عضوية انتساب مونتسيرات إلى تلك المنظمة في عام ١٩٨٣، وإذ تدرك اهتمام حكومة مونتسيرات الفعلي بانضمام الإقليم من جديد كعضو منتسب في تلك المنظمة،

وإذ تعرب عن تعاطفها مع شعب مونتسيرات للدمار الذي أحدثته الإعصار هوجو بالإقليم في عام ١٩٨٩، وإذ ترحب بالمساعدة التي قدمتها إلى الإقليم الدولة القائمة بالإدارة والدول الأعضاء الأخرى والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وإذ تلاحظ أن حجم الدمار الذي أحاق بمونتسيرات يجعل الإقليم بحاجة إلى مساعدات كبيرة في جهود الإنعاش والتعمير،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثتين زائرتين تابعتين للأمم المتحدة إلى الإقليم في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة لتقييم الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وترى ضرورة إبقاء إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى مونتسيرات في وقت مناسب قيد الاستعراض،

الحالي للتشجيع على زيادة مشاركة السكان المحليين في عملية صنع القرار؛

٧ - تعيد تأكيد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة عن النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم، وتوصي بوجوب الاستمرار في إعطاء الأولوية لتنويع اقتصاد الإقليم؛

٨ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تتخذ، بالتعاون مع حكومة الإقليم، التدابير الفعالة لصون وضمان حق شعب جزر كايمان غير القابل للتصرف في امتلاك الموارد الطبيعية للإقليم والتصرف فيها، بما في ذلك الموارد البحرية، وفي تحقيق ومواصلة السيطرة على تنمية هذه الموارد في المستقبل؛

٩ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، اتخاذ كل التدابير اللازمة للتصدي للمشاكل المتصلة بالاتجار بالمخدرات؛

١٠ - تدعو الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى، إلى مواصلة اتخاذ كل التدابير اللازمة للتعبيل بتحقيق التقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإقليم؛

١١ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جزر كايمان في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين.

الجلسة العامة ٤٤

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

٢٧/٤٥ - مسألة مونتسيرات

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في مسألة مونتسيرات،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(١٩)،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بمونتسيرات، بما في ذلك على وجه الخصوص قرارها ٩٦/٤٤ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيها يخص الإقليم،

٩ - تدعو الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، فضلاً عن المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ، إلى تكثيف جهودها للتعبيل بالتقدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم ؛

١٠ - تحث الدولة القائمة بالإدارة ، والدول الأعضاء الأخرى والوكالات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على مواصلة التبرع بسخاء لمجهودات الإنعاش والتعمير في الإقليم وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣/٤٤ المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ؛

١١ - تهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، خطوات عاجلة لتيسير قبول مونتسيرات من جديد كعضو منتسب في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ؛

١٢ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيجاد بعثة زائرة أخرى إلى مونتسيرات في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين .

الجلسة العامة ٤٤

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

٢٨/٤٥ - مسألة جزر تركس وكايكوس

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر تركس وكايكوس ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(١٦) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر تركس وكايكوس ، بما في ذلك على وجه الخصوص قرار الجمعية العامة ٩٣/٤٤ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيها يخص الإقليم ،

وقد استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(١٧) ،

١ - توافق على الفرع المتعلق بمونتسيرات من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٥) ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب مونتسيرات غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٣ - تكرر الإعراب عن الرأي القائل بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر ، بأي حال من الأحوال ، ممارسة شعب الإقليم على وجه السرعة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على مونتسيرات ؛

٤ - تعيد تأكيد أن من مسؤولية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، أن تهيب في الإقليم الظروف التي تمكن شعب مونتسيرات من أن يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً للقرار ١٥١٤ (د-١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ؛

٥ - تؤكد من جديد أن الأمر يرجع في النهاية إلى شعب مونتسيرات نفسه في تقرير مركزه السياسي في المستقبل بحرية ، وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان ، وتكرر طلبها إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تشرع ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، في برامج لتعزيز الوعي لدى شعب مونتسيرات بالإمكانيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ؛

٦ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم ، وتكرر تأكيد أهمية تنويع اقتصاد الإقليم لتوفير أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية السليمة ؛

٧ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تعمل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، على اتخاذ التدابير الفعالة لصون وضمان حق شعب مونتسيرات غير القابل للتصرف في امتلاك موارد الإقليم الطبيعية والتصرف فيها ، بما في ذلك الموارد البحرية ، وفي تحقيق ومواصلة سيطرته على تنمية هذه الموارد في المستقبل ؛

٨ - تحث أيضاً الدولة القائمة بالإدارة على أن تقدم ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، حوافز لمساعدة المواطنين على العثور على فرص أفضل في وطنهم ، ولاجتذاب المواطنين المؤهلين من الخارج ، وكذلك مواصلة تقديم المساعدة الضرورية لتنمية الموارد البشرية في الإقليم عن طريق ترشيد النظام التعليمي ؛